مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي
اسم الكاتب: أ.م.د. ناظم نواف إبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7115
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:54 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وأثرهما في الاستقرار السياسي

ا.م.د ناظم نواف إبراهيم(*)
nadhim-nawaf @yahoo.com.

ملخص البحث :

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ موجات متصاعدة من العنف بأشكاله المختلفة ، والذي حمل طابعا طائفيا في بلد طالما عانى من نزاع دامي ، اشتدت وتائره بين عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٨ وارتبطت معدلاته بعد ذلك بنمط العلاقات القائمة بين القوى الحزبية والكتل السياسية، أفضى ذلك الى عدم انقطاع عمليات العنف والإرهاب والذي أنتج إلى هجرة مئات الألوف من ابناء الشعب من مناطق سكنهم الى حيث يتمركز أبناء الطائفة والعرق نفسها،الأمر الذي افرز حالة من عدم التمييز بين من هو السبب ومن هو النتيجة للعنف والطائفية . وعليه شهدت ممارسات العنف والطائفية بطرق لم يشهد لها مثيل في تاريخ العراق المعاصر إذ أصبح العنف الطريق الأسرع لتحقيق جميع الأهداف الخاصة ، التي خلفت واقعا اتسم بعدم الاستقرار السياسي والأمني في العراق .

مقدمة :–

إن عملية انتشار ظاهرة العنف(violence phenomena) واقترانها بعمليات التصعيد الطائفي والمذهبي، افرز حالة من عدم التيقن والتمييز بين من هو السبب ومن هو النتيجة لطبيعة الصلة بين العنف والاستقطاب الطائفي، لذا اخذ السؤال الهام يطرح نفسه: هل إن ظاهرة العنفنتيجة رئيسة للتطرف والتعصب المذهبي–الطائفي؟ ام الأخيرة تعد

(*) العلوم السياسية /الجامعة المستنصرية.

نتيجة للعمليات الإرهابية ذاتها ؟ بمعنى آخر هل إن العنف يعد السبب المباشر لتفشي وانتشار التطرف المذهبي –الطائفي أم ماذا ؟

وهنا يمكن القول إن ارتباط ظاهرة العنف بالتطرف المذهبي الطائفي ، يعد سببا رئيسا لذلك الالتباس والخلط في الفهم والاستيعاب لمضمون تلك الروابط بينهما ، لكن وفقا للوقائع والأحداث الجارية في العراق لاسيما بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ ، نجد نسبة اقتران ظواهر العنف لاسيما السياسي منها بالتطرف المذهبي – الطائفي كان واضحا، إلا انه لايمكن جعلها عامة في البلدان التي وجدت فيها حالات العنف والإرهاب وانتشارها بالشكل الملفت للنظر ، لذلك عرفت بلدان عديدة أنواعا من العنف لم تكن مقترنة بصعود التطرف الطائفي وعده سببا رئيسا لأعمال العنف المرتبطة بأفراد وجماعات منظمة لها ارتباطاتها وخلفياتها الدينية والطائفية والعرقية والثقافية، والبعض منها تمارس العنف داخليا من قبل جماعات تابعة لأنظمة سياسية او أحزاب نافذة في السلطة وأخر خارجيا وغيرها جميعها عوامل تبعد حتمية أوسمةالإطلاق لطبيعة العلاقة بين العنف والتطرف الطائفي لكنها لاتنكرها او تفصل بينهما .

إشكالية البحث :

تنبع إشكالية البحث من ممارسة العنف والطائفية –المذهبية في العراق ، بطرق لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، إذإنها تجلت بصيغ مستوردة لم يألفها العراق قبل التغيير السياسي ٢٠٠٣ وبهذا الحجم المنفلت والمعبر عنها بصورة صريحة وعلنية وفقا لأجندات كاشفة عن أهدافها ومراميها ، بل إن العنف أصبح السبيل الأسرع لتحقيق تلك الأهداف والمرامي ، هذه المظاهر انعكست على الواقع العراقي بشكل عام مخلفة الدمار والفزع والإرهاب والانقسام ، وضعف المواطنة وتعطيل حياة الفرد العراقي ، والحال لم يقف عند هذا الحد بل وصل الأمر الى حالة التفنن بإرهاب الناس وإرعابهم ، وأصبح شبح الموت مسايرا في تفكير المواطن العراقي .

هدف البحث :

يهدف البحث في ضوء الإشكالية انفه الذكر إلى الإجابة على التساؤل الآتي: هل إن ظاهرة العنف والمسالة الطائفية –المذهبية البارزة في الوقت الحالي طارئة تعكس ظروف آنية مرحلية ؟ وهل هنالك ارتباط بين العنف في العراق والمسالة الطائفية –المذهبية ؟ ومن هو السبب ومن النتيجة ؟ وهل ذلك يعود إلى الطبيعة البنيانية للمجتمع العراقي، متمثلا بمؤسساته التي تكشف عن تجذر العنف والطائفية معا ام ماذا ؟.

فرضيات البحث :من اجل معالجة موضوع البحث ، لابد من طرح بعض المقولات والقضايا الآتية :

أ. العنف ظاهرة اجتماعية قديمة، تتضافر عوامل تكوينها في إطار العوامل الذاتية والبيئية

ب. لايوجد إنسان عنيفا بالفطرة او منذ ولادته ، وإنما المجتمع هو المسئولالأول عن اكتساب السلوك المنحرف وفقا للتنشئة الخاطئة عبر مؤسسات بنيوية تعزز ثقافة العنف في المجتمع العراقي .

ج. هنالك تقاطع واختلاف بين بعض مكونات الشعب ثقافيا وسلوكيا تساهم في شيوع ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق.

د. الطوائف والمذاهب الدينية في العراق تعيش حالة من الكبت والحرمان ، قديما وحديثا وبما ينذر ممارستها العنف ضد كل جهة تتوقع بأنها السبب في حرمانها من التعبير عن رغباتها ومشاعرها ومعتقداتها الدينية كما ترغب.

هـ. ليس منطقيا القول ان كل مايحصل في العراق من عنف او فساد هو بسبب المؤثرات الخارجية(الأجنبية)وغيرها ،نعم هذه احد الاسباب ولكن ليس كلها ، وانمااغلب ذلك يعودالى الاسباب الداخلية غير المستقرة ، والتي انعكست على حساب سيادة وامن واستقرار العراق .

منهجية البحث: اعتمد البحث على عدة مناهج وذلك للفائدة العلمية منها المنهج النظمي والمنهج التاريخي والوصفي والمنهج التحليلي والمقارن .

تقسيم البحث :تم تقسيم البحث إلىأربعة مباحث فضلا على المقدمة والخاتمة والتوصيات وبالاتي :المبحث الاول : اطار مفاهيمي (نظري) لظاهرة العنف والطائفية :

اولا : مفهوم العنف والمفاهيم المرتبطة به .

ثانيا : مفهوم الطائفية والمذهبية .

المبحث الثاني : ظاهرة العنف والمسالة الطائفية – المذهبية في العراق .

اولا :تحليل ظاهرة العنف والطائفية في العراق .

ثانيا : تداعيات ظاهرة العنف والطائفية في العراق بعد ٢٠٠٣ .

ثالثا: سبل المعالجة والحلول المقترحة .ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول : اطار مفاهيمي (نظري)لظاهرة العنف والطائفية .

لاجدال حول القول ان كتابة أي بحث عندما يتأهب الباحث للقيام به ،ان يحدد ولو بشيء من الإيجاز المفاهيم الرئيسة التي تحتل موقعا هاما في بحثه ، وبحثنا عن ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفية، لابد ان نهتدي بمفهومين أساسيين هما : العنف والطائفية–المذهبية .وهنا سمعنا الكثير من التصريحات السياسية، والدينية ، والإعلامية ، وقرأنا العديد من العناوين في المقالات ، والصحف ، العربية منها والأجنبية ، التي تندد بالعنف والارهاب ومسالة الطائفية –المذهبية لاسيما السياسية منها، من دون أن يتفضل ، إلينا احد من رجال السياسة ، أو علماء الدين في عالمنا العربي ، من تقديم صورة واضحة أو تعريف صحيح ، يوضح لنا معنى أو مفهوم المصطلحات انفه الذكر !!، لذا جاء بحثنا هذا انطلاقا من حرصنا الإنساني والأكاديمي ، لمناقشة ظاهرة العنف ومسالة الطائفية–المذهبية ، لعلنا نستطيع من تقديم الشيء المفيد لجيلنا العربي عامة وشعبنا العراقي على وجه الخصوص موضوع البحث ،أيضالكي يستطيع الباحث والقارئ ان يدرك ويسترشد ويفهم بطريقة علمية منهجية سليمة حيثيات البحث دون إرباك وبشكل مبسط. وفي هذا المبحث سنتناول مفهوم ظاهرة العنف والطائفية وذلك من خلال الآتي :

اولا :– مفهوم العنف والمفاهيم ذات الصلة .

١- في معنى العنف وأنواعه .

٢- في معنى الإرهاب وأنواعه .

ثانيا : في مفهوم الطائفية .

أولا : مفهوم العنف : ينطوي مفهوم العنف (violence) على معاني متعددة وإبعاد مختلفة ، ومن اجل إعطاء صورة علمية واضحة ودقيقة ، تشتمل على الاستعمالات المختلفة للمصطلح وابرز المفاهيم المرتبطة به ، سنحاول توضيح المعنى اللغوي والاصطلاحي للعنف ومن ثم توضيح الإرهاب وذلك للتقارب الكبير بينهما وفقا بالاتي :

١- العنف في اللغة : من ناحية اللغة العربية – يقصد بمصطلح العنف : الخرق بالأمر وقلة الرفق به ، وهو ضد الرفق ، ويقال :عنفه (بالضم) تعنيفا ،إذا لم يكن رفيقا في أمره[١] فالعنف لغة يرافق الشدة ويستبطن القسوة [٢]. وهو كل قول او فعل ضد الرفق او الرأفه واللين ، بمعنى آخرإن العنف قد يكون سلوكا قوليا أو فعليا .ويرجع العنف من الجذر اللاتيني للكلمة (violent a) الذي يشيرالى القسوة والقوة الشديدة والغلظة من (vies) أي القوة [٣] . وتعني في سياقها التاريخي اللاتيني القديم حمل القوة تجاه شخص او شيء ما [٤] .

اما في اللغة الانكليزية : فمفردة العنف (violence) تشير الى الاستعمال غير المشروع للقوة المادية لإلحاق الضرر بالأشخاص والتلف بالممتلكات ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين[٥] .

٢- العنف اصطلاحا : قد يكون من الصعوبةالتوصل إلىإعطاء تعريف جامع مانع لمفهوم العنف لكونه ظاهرة مركبة ، بسبب إشكالها المتعددة وأسبابها المتداخلة. ومن هنا تعددت التعريفات والنظريات المفسرة للعنف ، فقد عرف ارنست فان دين هاغ العنف بأنه: (استخدام القوة المادية لإلحاق الأذى والضرر والتخريب بالأشخاص والممتلكات)[٦]. ويلاحظ ان هذا التعريف يجعل من العنف مقتصرا على الجانب المادي حصرا، في حين ان العنف يتضمن الجانب المادي والمعنوي كما

في تعريف (موسوعة الحرية والعدالة) بأنه: كل صور السلوك سواء كانت فعلية أم تهديديه والتي ينتج عنها تدمير وتحطيم للممتلكات او إلحاق الأذى او الموت بالفرد او الجماعة او المجتمع(٧). ومن جانب اخر يعرف جون لوكا العنف بأنه: (مفهوم يدل على انفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم سواء كانوا فرادا او جماعات)(٨).

ويلاحظ ان هذا التعريف يؤكد على ان العنف هو استخدام غير شرعي للقوة . أي انه صور لا شرعية، في حين ان العنف قد يكون شرعيا (العنف الحربي) الذي تستخدمه الدولة الشرعية أي المنتخبة في الدفاع عن سيادتها وامنها من اجل تحقيق استقرارها داخليا أو خارجيا ، وهذا يختلف عن العنف غير المشروع والذي يقوم به أطراف كأفراد وجماعات خارجة عن القانون .

ويعرف العنف ايضا بانه : مجموعة من الاختلال والتناقض الكامن في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع (٩) . وهنا تظهر مظاهر العنف بسبب غياب العدالة الاجتماعية وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية وغيرها .

قد يختلط مفهوم العنف(**violence**) بمفهوم الارهاب(**Terror**)(يذكر لاحقا) نتيجة للتقارب الكبير بينهما ، لاسيما كلا المفهومين يعملان على تحقيق مصالح ذات طابع سياسي من خلال استخدام العنف كوسيلة لتحقيق ذلك . وهناك شبه اتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف تشير الى ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون دوافعه واهدافه سياسية ، وعليه يشير العنف السياسي الى انه : استخدام القوة المادية او التهديد بها لتحيق اهداف سياسية (١٠) ايضا هو: استخدام القوة لالحاق الاذى والضرر بالاخرين من اجل تحقيق اغراض سياسية (١١).

ويوضح عالم الاجتماع الامريكي هارولد نيبورغ (**H.Nieburg**) العنف السياسي بمعنى آخر بأنه: (أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى

أهداف او ضحايا مختارة أو ظروف بيئية او وسائلوأدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية، من شأنها تعديل أو تقييد أو تحويل سلوك الآخرين في مواقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي))[١٢]. لذلك فالعنف السياسي هو الاستخدام المتعمد لأفعال قسرية ترتكب لتحقيق مزايا سياسية [١٣]. فالعنف الذي يحدث داخل مجتمع ما يشير الى جميع الهجمات الجماعية والموجهة ضد النظام السياسي وأطرافه الفاعلة بما في ذلك الجماعات السياسية المتصارعة ، إذ يمثل هذا التعبير عن مجموعة من الأحداث التي تشترك في كون العنف الفعلي او التهديد به صفة مشتركة بينهما ، وهنا التفسير لا يقتصر على تلك الحالة، فالمفهوم يتضمن ايضا: الثورات، الانقلابات، الحروب الاهلية وحالات التمرد والشغب والاعتصامات، والنتيجة يعد العنف بشتى انواعه امر شاذ غير مرغوب فيه ، فهو يفني الانسان والحيوان والسلع وغيرها[١٤]

وبهذا الوصف والتحليل يمكن تقسيم حركة العنف السياسي بين القوى التي تمارسه والقوى المستهدفة على جوانب ثلاثة بالاتي :-

١- العنف الصادر من النظام السياسي ضد المواطنين او نحو جماعات معينة من خلال استخدام القوة مثل الجيش ، الشرطة والمخابرات.. الخ ويعرف بالعنف الرسمي ، اما العنف الصادر من المواطنين او فئات منهم العمال ، الطلبة ، الاقليات ، الفلاحون ، الأحزاب والمنظمات المدنية وغيرها ضد النظام السياسي او بعض رموزه ، وقد يأخذ هنا العنف شكل المظاهرات والاعتصام او الانقلابات ..الخ ويعرف بالعنف غير الرسمي[١٥] .

٢- العنف الحاصل بين النخب أنفسهم ، وله أشكال عدة متمثلة ب (التآمر ، الانقلاب الاعتقال بين صفوف النخبة ، وقد يصل إلى حد التصفيات الجسدية والصدامات المسلحة بين العناصر الموالية للشخصيات المتنفذة داخل السلطة الحاكم [١٦] .

٣- العنف الصادر من بعض الجماعات أو العناصر في دولة ما ضد جماعات أخرى ، ولأسباب سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، دينية ، عقائدية او مذهبية طائفية .. الخ ويعرف بالعنف المجتمعي [١٧] .

ثانيا :- في مفهوم الإرهاب :-

يؤلف الإرهاب (TERROR) في وقتنا الحاضر ظاهرة من اخطر الظواهر التي يواجهها العالم وتتضح خطورته بعدد ضحاياه من عمليات (القتل، التدمير والتخريب) الموجهة ضد طرف ما فردا، جماعة ، شعبا، دولة، نظاما أو امة بكاملها ، ونطاقه من قتل الأفراد، وتدمير وتخريب كل شيء، والذي يقوم بعمل الارهاب، يمكن ان يكون فردا أو جماعة، او منظمة او دولة، وربما مجموعة دول، ففي العمليات الارهابية هناك طرفان معتد ومعتدى وعليه .

تعريف الارهاب :- غالبا ما يطلق على العديد من الاعمال الإجرامية بكلمة (ارهاب) والتي قد تقع في اطار الحق العام ، وعلى الاعمال المدمرة التي يستخدم فيها العنف من قبل الافراد كمحاولات الاغتيال التي يتعرض لها أشخاص لهم صفة سياسية او أناس أبرياء ليس لهم موقع وظيفي مميز . وعلى الرغم من كثرة التعاريف والحدود التي وضعت لمعنى الارهاب ، فلم نجد تعريف جامع مانع لحقيقة الارهاب وهذا ما سنبحثه بالاتي :-

١- مفهوم الارهاب في اللغة: ان الارهاب مصدر الفعل ((ارهب يرهب)) ومن مشتقاته ((رهيب)) بمعنى مرهوب. وهو (الارهاب) مأخود من رهب بالكسر، يرهب، يرهب، رهبته، ورهبا بالضم، ورهبا بالتحريك، بمعنى خاف. ويقال (رهبوت خير من رحموت) أي بمعنى ان ترهب خير من ان ترحم[١٨]. والرهبة الخوف والفزع ، جمع بين الرغبة والرهبة ، وأرهبه : أخافه وفزعه ، واسترهبه: استدعى رهبته حتى رهبه الناس وينسب الى الارهاب فاعله. وهو (الارهابي). وكذلك ينسب الى الارهاب كل (عمل أو فعل) من شأنه الاخافة، بما انه ممارسة فعل التدمير والقتل .

وقد ورد في القران الكريم: الرهبة والرهب والإرهاب بصيغ مختلفة، من ذلك قوله تعالى (واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم)[١٩]. بمعنى أخرأخافوهم، وترهب الرجل، إذ أصبح راهبا يخشى الله[٢٠]. ومن ذلك قوله تعالى: (واضمم اليك جناحك من الرهب)[٢١]. وكذلك (وإياي فارهبون)[٢٢]، أي الخوف . وقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) [٢٣] . بمعنى إثارة الرعب والخوف بين الناس .

وفي المعاجم الاجنبية والثقافة الغربية : ان لفظة ارهاب (TERROR) واصلها يرجع الى اللغة اللاتينية ثم انتقلت اللفظة الى اللغات الأوروبية والمشتقان (الارهاب) و(الاعمال الارهابية TERROR action) الاكثر شيوعا، والتي تعني (الارهاب) بالرعب والذعر والهول، وكل ما يوقع الرعب في نفوس الانسان. وقد اطلقت كلمة (الارهاب) على الفترة من نيسان \ ابريل ١٧٩٣ حتى ١٧٩٤ ، وسميت عهد الارهاب (Regin of Terror) لان هذه الفترة هي الاكثر دموية في تاريخ الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية في عامي (١٧٩٣ – ١٧٩٤) ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة في اعقاب اعدام ملك فرنسا لويس السادس عشر في كانون الثاني \ يناير ١٧٩٣[٢٤]. والاصل اللاتيني لكلمة ارهاب (TERROR) والفرنسية (Terser)، أي جعله في حالة خوف وذعر[٢٥] .

٢- معنى الارهاب اصطلاحا :- لم يتم التوصل الى ايجاد تعريف جامع شامل متفق عليه للارهاب منذ محاولة عصبة الامم المتحدة عام ١٩٣٧ وحتى وقتنا الحاضر، ولا تكمن صعوبة تحديد تعريف الارهاب كتحليل سياسي للظاهرة ، ولكن الامر يتعلق بطبيعة الظاهرة نفسها، والسبب قي ذلك يرجع الى ما يأتي :-

أ- الازدواجية في مصطلح الارهاب واختلاطه مع مصطلحات العنف والعنف الثوري وعامل القهر والحرمان ، حتى اصبح الافراد لا يميزون بين الارهاب والثورة والمقاومة والتحرير

ب- اختلاف الإيديولوجيات القائمة على الانظمة السياسية فالعمل الذي تعده دولة ما إرهابيا تعده دولة اخرى جزءا من النضال القومي لتلك الشعوب .

ت- الاختلاف بين وجهات النظر حول الفئات التي تتصف بالارهاب[٢٦]. وهنا يمكن الاشارة الى بعض اراء المفكرين والباحثين والمنظمات الدولية التي تناولت بصيغة ما تعريف الارهاب بالاتي :-

الارهاب بحسب الشريعة الاسلامية: هو كل فعل يروع الإنسان، او يلحق به الأذى معنويا أو ماديا او نفسيا بغير حق قتل نفس، او سلب متاع او مال، وقد جاء في تعريف الارهاب في بيان اصدره المجمع الفقهي الاسلامي على انه: العدوان الذي يمارسه أفراد او جماعات ودول بغيا على الإنسان ، دينه ودمه وماله وعرضه . وضد الإرهاب هو الجهاد لان الأخير هو فعل ضد الإرهاب وإيقافه ومنعه من ان يطال الناس وممتلكاتهم [٢٧] .

الإرهاب بحسب رولان غوشيههو اللجوء الى اشكال من القتال الا وهي قتل السياسيين او الاعتداء على الممتلكات . ويشكل نسقا صراعيا علنيا بصورة واضحة يرسمه جهاز معين وينفذه جيش سري صغير منتظم ومختار افراده [٢٨]. ويضيف (وولتر) ان الارهاب هو عملية رعب تتألف من ثلاثة عناصر ، فعل العنف او التهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن اقصى درجات الخوف الذي يصيب الضحايا، واخيرا التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف او التهديد باستخدامه ونتائج الخوف[٣٠]. وعند وصف ما تقوم به الولايات المتحدة الامريكية اليوم من ارهاب، فاننا لا نقول ذلك جزافا نستند على التعريف الامريكي ذاته للارهاب، إذ يعرف على انه: الاستخدام المحسوب للعنف او التهديد بالعنف للوصول الى اهداف ذات طابع سياسي او ديني او ايديولوجي[٣١]. وهذا ما يحصل في العراق ،ويعرف مكتب التحقيقات الفدرالية الارهاب بأنه: الاستخدام غير المشروع للقوة من قبل مجموعة من الافراد لهم صلةبدولة اجنبية او تتجاوز انشطتهم الحدود القومية ضد اشخاص او ممتلكات لترويع حكومة ما والسكان المدنيين أو أي جزء منها لتعزيز اهداف سياسية أو اجتماعية[٣٢]. ولقد كانت الدول العربية الوحيدة التي ابرمت معاهدة اقليمية ضد الارهاب وهي الاتفاقية العربية لمقاومة الارهاب التي اقرت في ٢٢ نيسان ١٩٩٨ والتي عرفت الارهاب على انه(كل عمل عنيف او تهديد باستخدام العنف ايا كانت بواعث واهداف

الذي يرتكب فرديا او جماعيا مشروعا اجراميا هادفا الى زرع الرعب بين السكان ومعرضا حياتهم وامنهم الى الخطر). و يصنف بول بيار مدير مساعد وكالة المخابرات المركزية الامريكية في مركز مكافحة الارهاب ، اربعة عناصر في تعريف العمل الارهابي [٣٣] :-

- عمل متعمد وليس نتيجة حالة اندفاعية .
- عمل يلبي دوافع سياسية وليس اجرامية بغرض تعديل النظام القائم .
- عمل موجه ضد المدنيين وليس ضد قوات محاربة .
- عمل من صنع مجاميع ثانوية هامشية في المجتمع وليس من صنع جيش نظامي .

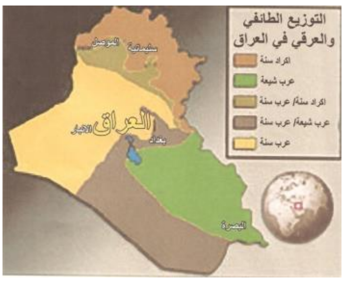
لذلك فالعمل الارهابي يعد رسالة موجهة من اجل احداث اثر نفسي سلبي يتمثل في بث حالة من الرعب والخوف لدى المستهدفين لكي يتم التأثير في توجهاتهم وسلوكهم السياسي من اجل هزيمتهم وانكسارهم والتخلي عن اهدافهم الوطنية .

ثانيا : في معنى الطائفية .

الطائفية: مفهوم مشتق من (طاف، يطوف، طوافا، فهو طائف) فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه.والطائفية هو انتماء لطائفة معينة دينية أو اجتماعية ولكن ليست عرقية فمن الممكن ان يجتمع عدد من القوميات في طائفة واحدة بخلاف أوطانهم أو لغاتهم. وردت كلمة الطائفة في القران الكريم مرات عدة كما في قوله تعالى (وما كان المؤمنون لينفروا كافة فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون)[٣٤] . وقوله تعالى (ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول)[٣٥] .وقوله تعالى (إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا يستضعف طائفة منهم يذبح أبناءهم ويستحيي نساءهم انه كان من المفسدين)[٣٦] . فالطائفة الواردة في سورة القصص هي طائفة من صنع فرعون في ذلك الزمان والتي انتجت الى تقسيم المجتمع الى طوائف منقسمة ومتناحرة باستخدام سلاح الفتنة والتمايز من اجل إدامة حكمه وسيطرته على مقدرات ومصير الشعوب ، نعم انها سياسة قديمة جديدة ، تقوم على تقريب بعض الفئات والطوائف وإسراف

الهدايا والهبات إليهم لكسب ولائهم للحاكم بالمقابل قمع غير الطوائف وتهميشها وجعلها مضطهدة ، والطائفة في ابسط معنى لها هي : جماعة من البشر يجمعهم رابط مشترك مثل المهنة او العرق او الانتماء الديني اوموقف ما سواء كان ايجابي لاسيما لهؤلاء الذين ينفرون لطلب العلم والمعرفة والرزق او موقفا سلبيا مثل بعض المنافقين ، والانتماء الى طائفة معينة لايعني من الامر شيئا في حد ذاته ، والامر الهام في موقف هذه الطائفة ومدى انحيازها الى جانب العدل والحق من عدمها او ربماعدم انحيازها لايموقف بل ووقوفها موقف المتفرج مما يجري على الارض من احداث ،وعليه فالطائفة :هي حالة يمكن بناؤها وترسيخها بواسطة الانظمة الاستبدادية من اجل مكاسب سياسية خاصة ، حتى لو انتج ذلك العمل الى اشعال نار الفتنة وامتداد نتائجها السلبية الى اجيال قادمة ، مقابل تحقيق الهدف الخاص (الفاسد) على حساب المصلحة العامة، ووفقا لمباديء الامم المتحدة يحق لكل البشر الانتماء والتصريح بالانتماء لاي دين اواعتقاداوطائفة ،بشرط ان تكون افكار الشخص لاتحض على اذى او الاجرام بالاخرين ، وهنا يعرف قاموس اكسفورد ، الشخص الطائفي :بانه الشخص الذي يتبع بشكل متعنت لطائفة ما ويرفض بقية الطوائف الاخرى. ان الانتماء الى طائفة اومذهب او جماعة من البشر ليس جرما او محرما في حد ذاته، بل ان الاندفاع الاعمى نحو رفض الطائفية والمذهبية من دون تعريفها والتمييز بين ماهو حق مشروع وما هو عدوان على حقوق الغير يكشف لنا عن نزعة تسلطية للاستفراد بالبشر وابقائه منفردا تحت رحمة نظام دكتاتوري ظالم ومستبد (يستضعف طائفة منهم) من خلال حرمانه من حق التضامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والانساني في اطار القاسم المشترك الطائفي من ناحية اخرى يرى ابراهيم غليون ان ابرز اسباب عدم فهم الطائفية وتجنب اثارها هو في اختلاط المفهوم وعدم ضبطه مما اساء لفهمنا لها كظاهرة اجتماعية سياسية وبناء تعريف واضح وصحيح لها. وعليه فان الاندفاع الاعمى نحو رفض وادانة الطائفية، يعبر عن جهل وبشاعة حقيقة، ان الانسان هو كائن بشري اجتماعي لا يستطيع ان يعيش بمعزل عن غيره، بل ولا يستطيع ان يجد حلا لمشاكله بعيدا عن محيطه وبما يتكون من الجماعات البشرية ايضا لا

يمكن ان ينعزل عن اختياراته الأخلاقية والدينية التي لايحق لأي نظام أن يفرضها عليه من دون موافقته ورضاه ،في النتيجة يصبح السبيل الوحيد أمام الإنسان هو اللجوء إلى حماية النظام المستبد والإذعان لشروطه مهما كلف الأمر بعدم أخلاقيتها وإجحافها لحقوقه الفردية والجماعية، لو كانت الطائفية وبالا وشرا وفقا لنظرة البعض، لما نادى سبحانه وتعالى بقوله: ((ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين))(٧) ولما أرسل موسى الى فرعون يطلب منه بالابتعاد والكف عن ظلم بني إسرائيل واستضعافهم ، كما جاء في قوله تعالى ((فأرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم قد جئناك بآية من ربك والسلم على من اتبع الهدى)) (٣٨) فالطائفية ليست جريمة في حد ذاتها وادانتها يجب ان تنصرف الى التعصب الاعمى للطائفية الدينية او العرقية او حتى المهنية كونه يعبر عن ردة الى الجاهلية إذ ليس هناك دين او مذهب يمنح صاحبه الحق في اعلان أفضليته او تميزه على بقية العباد من دون ان يقدم الدليل الأخلاقي على هذه الأفضلية، في الوقت نفسه الادانة ينبغي ان تتجه نحو تلك النظم الحاكمة التي كانت ولا تزال تقدم الولاء الطائفي على الكفاءة والتفوق المهني والأخلاقي، بل وتمادت اخيرا في التمييز بين ابناء الوطن الواحد، وفقا لتلك المعايير الخاصة بالجاهلية التيخصنا الاسلام على نبذها والتخلص منهاايضا الادانة يجب ان توجه لهؤلاء المنافقين والمأجورين الذين أنفقوا من اموال البلاد المليارات على حملات التحريض الطائفي والقتل على الهوية المذهبية – الطائفية لا الى ضحايا الطائفية المقيتة الذين يحلمون بشيء سواء الحفاظ على امنهم وتدبير حياتهم اليومية والحفاظ على هويتهم الدينية وتراثهم الثقافي والديني وكذلك الاستنكار يجب ان يوجه الى اصحاب الكراسي والوجوه المكشوفة الذين يدعون بالوطنية وهم خلاف ذلك.وهذا التنوع(الفسيفسائي) والتوزيع الطائفي والعرقي في العراق بدلا من ان يكون عنصر قوة قد خضع لظروف سياسية استغلت من قبل البعض لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصلحة البلد(٣٩) ، ينظر خريطة رقم (١) التي تبين التوزيع الطائفي والعرقي في العراق.



المصدر:ناظم نواف ابراهيم، العنف السياسي في العراق المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص٩٥ .

المبحث الثاني : ظاهرة العنف والمسالة الطائفية في العراق.

اولا : تحليل أسباب ظاهرة العنف والطائفية في العراق .

١– العنف الطائفي في العراق : يعد سياق العنف بمختلف اشكاله في العراق قديما حديثا ومستقبلا ، معقد وشائك وهنا لايمكن فهم العنف الا من خلال فهم مثيراته ومحفزاته لذا لابد من بحث محركات واسباب العنف الكامنة وعوامل تفجيراتها . فالعنف المتولد من الطائفية السياسية هو اخطر ما اسسته السياسة ومارسته الدول ضد شعوبها كما مارسته الشعوب فيما بينها قديما وحديثا . وهو اخطر سلاح تستخدمه الدول الاجنبية والمحتلة ، لتصفية خصومها من الدول التي تريد السيطرة عليها بحيث تفرض هيمنتها عليها تحقيقا لمصالحها الخاصة .

واخطر عنف على المجتمع العراقي بعد٢٠٠٣ كان زرع بذور العنف الطائفي بين ابناء الشعب العراقي والذي عاش موحدا منذ الاف السنين برغم جميع الصعوبات والتحديات التي واجهته، فقد عمل المحتل، على تنمية النزعة الطائفية العنيفة عبر سلسلة من الاجراءات العملية على ارض العراق ، اذ اوجد لها قبولا من لدن بعض العناصر المدفوعة بمصالحها الخاصة ،ولعل اول فكرة روج لها الاحتلال هي :بان النظام السابق (صدام حسين) قد حصر ظلمه وعنفه ضد الشيعة والاكراد من ابناء الشعب واما السنه فكانوا حلفاء النظام في عملية العنف والظلم،وهنا ترويج لاثارة الفتنة التي عمل المحتل على تأجيجها[٤٠]. ومن

المظاهر والحقاد لتفاقم العنف الطائفي واخطرها التصفيات والتفجيرات والتهجير القسري التي تنفذها الجماعات الارهابية المختلفة في البلدة، واثارة الخوف والفزع بين اوساط الشعب وصولا الى الحرب الاهلية والتي تجعل التعايش والتوافق بين طوائف المجتمع العراقي غير ممكن وذلك تمهيدا لتقسيم البلد[٤١].وعند البحث عن اسباب العنف في العراق : نجدها بالاتية[٤٢]:-

أ- ان اسباب لجوء الانسان الى العنف هي التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تعتمد على سلوك القوة في التصرف، أي ان اسباب شيوع الطائفية السياسية في العراق بسبب التنشئة المشوة في كافة مراحل الانسان العراقي تبدأ من الاسرةمرحلة الطفولة والمراهقة والنضج وحتى الشيخوخة .

ب- من اسباب الاعتماد على الخارج (الاجنبي) بسبب غياب الثقة في تفكير الانسان العراقي بنفسه وبالآخرين .

ت- ان اسباب التعددية الحزبية والطائفية والمتصارعة غير المتفقة هو في عدم قدرة الانسان العراقي على صياغة وتكوين راي ناجح وناضج ومهم من دون وصاية ، والرغبة بالزعامة والقيادة لدى مجموعات ليست بالقليلة وعدم احترام مبدا التعددية والمشاركة الحقيقية .

ث- ان من اسباب الفساد والتزوير في نتائج الانتخابات وتهميش الاخربسبب غياب مفهوم القانون والنظام في فكر وسلوكيات الانسان العراقي.ويتضح ذلك من خلال التكتلات في دوائر الدولة لمرشح على حساب طرف اخر،واستثمار اموال الدولة في اهداف خاصة !وابعاد اشخاص وتغيب اخرين على اسس حزبية .

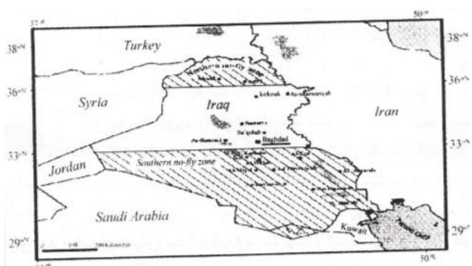
ج- ايضا من اسبابها هو في تفشي ظاهرة البطالة والعوز والفقر وانتشار ثقافة الفساد في كافة مؤسسات ودوائر الدولة.

٢ - الطائفية السياسية في العراق : الطائفية تعني وكما ذكرنا في المقدمة ، الالتزام المتطرف تجاه طائفة او حزب او فئة ما ، اما الطائفية السياسية فتشكل نوعا من الاحتماء لجماعة ما

خلف كيان سياسي او حزب يرتبط بفكرة ضيقة او دينية صارمة ، والكيانات السياسية والحزبية التي ترتبط تكوينا بالاتجاه الطائفي والذي لايتفاعل ايجابيا مع الانسانية ونزوعها الفطري الى التواصل والتفاعل تكون بالنتيجة احزابا تعبر عن فئة واحدة ، هذا يعني ان الطائفية السياسية تمثل الطوائف بعينها في تركيبة النظام السياسي وفي مؤسسات الدولة تمثيلا خاصا في مقابل التمثيل الوطني العام . والطائفية والمذهبية التي نتحدث عنها في عصرنا الحاضر مرتبطة بمعطيات راهنة انها طائفية الدولة الحديثة وليست طائفية الانظمة التقليدية (الاقطاعية وما شابه) تحولت الطائفية الى نظام سياسي معلن فالطائفيات والمذهبيات التي كانت في اطار الهويات الثقافية والاجتماعية صارت تتبلور كمشاريع سياسية وبالتالي سلطوية لا سيما بعد فقدان الانظمة السياسية لشرعياتها الوطنية وتداعيات المشكلات الاجتماعية وانسداد افاق المشاركة والحريات العامة والمصالحة الوطنية وبروز حكم الاستبداد هو ما ادى الى تبلور الطائفية سياسيا(٤٣).

لو نرجع بالدراسة الى تاريخ الطائفية واسبابها في العراق – نجد انه مع انهيار الامبراطورية العثمانية قد صاحبه تغيرات في الخرائط الجغرافية وتبدلات للقوى السياسية والاقتصادية والطائفية ، فشكلت الدولة العراقية سنة ١٩٢١ ، وكانت نتاجا مشوها لنمط السيطرة والهيمنة للقوى العسكرية وبعدها تم تأسيس النظام على اساس ملكي ، وتم الغاء الهويات القومية والعرفية والطائفية ، لمصلحة الدمج القسري للجماعات الاثنية وفقا لمتطلبات المصالح الاقتصادية بمعنى اصبحت التبعية السياسية للغرب او الاعتماد على رجال الملاكين والاقطاع وبعض شيوخ القبائل . كقوة مساعدة للنظام السياسي ولمذهب الدولة . وبعد سقوط النظام الملكي وبروز النظام الجمهوري ، اصبحت الطائفية بعيدة عن تفكير الناس ، إذ عززت الثورة مناخا عزز وحدة الناس ، وخلقت موضوعا اكثر فائدة للانسان من الانشغال بالطائفية . لكن سرعان ما تغير الحال، بعدما بدأ الصراع السياسي . وتدخلت الاجراءات والسبل غير الديمقراطية. وذلك بمجيء البعث اولا والقوميون والطائفيون ثانيا .

وفيما بعد تفاقمت الحالة السلبية للطائفية في عهد نظام الرئيس الاسبق صدام حسين (١٩٧٩ – ٢٠٠٣) والتي احدثت صراعا طائفيا مع السلطة الحاكمة التي هيمنت على كل شيء وحصر جميع الامور بيدها وفقا لروايته وبخلاف ذلك يعد خارج عن الشرعية والوجود . وهذا ما يطلق عليه بالسلطة الاستبدادية التي تعد مصدر للشرعية في المجتمعات غير القائمة على اسس تامة من العقلانية ، بحيث ارتبطت السلطة بشخص القائد الذي لا يتقيد بأي ضوابط قانونية حديثة او عرفية متوازنة ، ويعتمد على التأثير العاطفي والعشائري في الجماهير . ويدير البلد وكأنه الشخص الوحيد المتمكن على تقدير مصير البلاد والعباد وتجسيد اهدافه ، هذا الحال الاستبدادي قد اورث العراق تركة كبيرة من الحروب المدمرة وسوء الادارة وحكم الاسرة والعنف والارهاب والفساد ، مما ادى الى دمار المجتمع المدني . واضفاء الطابع الشخصي في مؤسسات السلطة والتي كرست النهج الطائفي في مؤسسات الدولة والذي انعكس على استقرار واندماج مكونات الشعب .والمعلوم ان مخطط تقسيم العراق على اساس المحاصصة الطائفية والعنصرية قد تم قبل احتلال العراق واكمل المخطط بعد ٢٠٠٣ من قبل قوات الاحتلال الامريكي غير المبرر[٤٤]. واعلن عن ذلك مارتن انديك المساعد الخاص للرئيس الامريكي الاسبق كلنتون في تقريره لمجلس الشيوخ بالقول ((اننا نقدم دعما للمؤتمر الوطني العراقي ، باعتباره بديلا ديمقراطيا عن نظام صدام حسين لقد نجح المؤتمر في توسيع قاعدته لتضم ممثلين عن الجماعات الرئيسة في العراق : الشيعة والسنة والاكراد))[٤٥] .ومن المعلوم ان منطقة الحظر الجوي التي طالما قيل انها اقيمت لحماية سكان العراق في شماله وجنوبه في بداية التسعينيات كانت في الحقيقة لايجاد مرتكزات تدخل في منطقتين تتركز فيها المصالح الامريكية من خلال اثارة مسالة الطائفية والعرقية والقومية ،اذ اصبح ثلث مساحة العراق تحت اشراف الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا . وهكذا تم تقسيم العراق في ما بين خط عرض ٣٣ جنوباً و٣٦ شمالاً. ينظرخريطة رقم (٢) التي توضح منطقتا الحضر الجوي التي فرضت على مناطق العراق الشمالية والجنوبية.



المصدر: هانز كريستوف فون سبونيك ، مابعد الحرب وما قبلها العراق.. الى اين ؟مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٥،ص٢٥٢ .

ولم تهدف سياسة قوات التحالف الى حماية الاكراد والشيعة من النظام العراقي الاسبق، وقد ظهر الهدف الحقيقي هو في زعزعة الاستقرار الداخلي في العراق من خلال زرع بذور الفتنة الطائفية والاقتتال والاحتراب الداخلي.وهنا يتضح لنا بان الطوائف كتنظيمات مؤسساتية لا تقوم إلا بقيام نظام طائفي او في دولة تقوم على منهج طائفي، أي تشترط وجود واقع تمثيلها السياسي في الدولة بما يتعدى كونها جماعة وهذا ما اعتمدت عليها تشكيلات الحكومات العراقية المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ . وهذا الحال انتج عن علاقة عضوية من نوع خاص بين الطرفين ، فالطوائف حين تتمثل في الدولة على قاعدة بحيث يكون لكل منها نصابها التمثيلي المحدد ، لذا تحولت بالوقت القصير الى كيانات، وهنا الدولة يصبح كيانها السياسي والدستوري مجالا لتمثيل الطوائف وفقا لأنصبتها التمثيلية المعلومة فتتحول في الواقع الى اتحاد او تركيب فدرالي بين الطوائف والاخير اصبح يعبر عن طبيعة الدولة العراقية المأزومة بنيويا ومؤسساتيا .

ويشير الواقع العراقي الحالي من خلال النزاعات العنيفة كنموذج حي للدور السلبي الذي تلعبه الطائفية المقيتة بعد ٢٠٠٣ كعائق امام تشكيل الدولة الجديدة وادارتها بطريقة حضارية تتسم بالعدل والمساواة والتسامح والتي انتجت عن فشل جميع التحولات الديمقراطية المنشودة، لذا تحولت الطائفية السياسية من ظاهرة اجتماعية قديمة الى عامل يعيق بناء دولة المؤسسات، لذا اصبحنا ندرك ايضا بان الطائفية السياسية في العراق اصبحت مشكلة صعب السيطرة عليها. لاسيما مع الاخذ بالديمقراطية التوافقية الذي كانت احد المشاكل التي اصطدم صانع السياسية العامة العراقي بها بعد العام ٢٠٠٣، والاخيرة ليست ديمقراطية

بالمعنى الحديث لان المواطنة والوطنية فيها تفقد معناها الحقيقي كما يفقد المسار الصحيح للتنافس الديمقراطي ويتحول من تنافس وفقا لبرامج شاملة لمجمل مصالح الوطن الى تنافس داخل كل طائفة او مذهب لمن يمثله في مقابل الطوائف الاخرى في العراق والواقع الحاضر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يشهد على طرح مواقف في انتخابات كل مرحلة لبناء حكومة وبرلمان جديد تمثل مصالح كل كتلة سياسية وحزبية، ينشا احيانا بينهاصراع نفوذ او توافق من نوع المحاصصة وهذا يعني عدم وجود ارضية مشتركة ذات بناء وطني للتنافس السلمي يشمل جميع المكونات تحت خيمة الوطن بل تمثيل هويات جزئية مختلفة.

ثانيا :تداعيات ظاهرة العنف و الطائفية على الواقع العراقي بعد ٢٠٠٣ .

رغم المآسي وعدم الاستقرار السياسي النابع من تبني الطائفية السياسية والمذهبية في اسوء صورها أبان مدة او فترة النظام العراقي الاسبق والذي اسقط بالاحتلال الامريكي – البريطاني ، وبعد ان اصبح نظام المحاصصة الطائفية سبيلا للحكم . الامر الذي قاد البلاد الى خطر تكريس الطائفية، وبمباركة اجنبية وعربية لتقسيم العراق .فمع سقوط النظام الاسبق بدأت الطائفية تلعب دورها التخريبي على حساب مصلحة البلد ، ياتي هذا في ظل صعوبةإيجاد حلول ناجعة من قبل الحكومات المتعاقبة لتحقق امن واستقرار العراق والذي يتظافر مع مشاكل اخرى في مقدمتها الارهاب والحرب عليه، بل انها أصبحت جزء من مشكلة العراق، ولأسباب كثيرة وباقتصارها بالتحشيد لدعواتها فأخذت تتسبب بأحداث ازمات نابعة من الاختلاف في ما بينها ولفقدانها رؤية وطنية جامعة للعراق، الحال الذي اتجهت من خلاله الى الصراع السياسي الوطني والإقليمي وبالتالي الدولي، والثوابت تشير الى ان واقع الصراع في العراق على الاقل هو صراع سياسي بحت، لذا استثمرت تنظيمات الإرهاب تلك الخلافات واحتلت مناطق شاسعة من العراق وبدعم إقليمي وربما دولي ممثلا من دعم القاعدة وحتى التنظيمات الارهابية ممثلة ب(داعش) واخطر ما نتج عن ممارسة الطائفية السياسية ونتائجها الثقافية ما يلي :–

أ- ظهور ممارسات الطائفية لا سيما ببعدها السياسي، فحينما جاء الاحتلال الامريكي –البريطاني في ٢٠٠٣/٤/٩ غير المبرر، اول عمل كرسه هو الطائفية السياسية في العراق على نحو مريع ولاسيما بصيغة (بول بريمر) السحرية لمجلس الحكم، اذقسم المجتمع الى طوائف واثنيات لاغياً الهوية العراقية وساعيا على نحو حثيث الى فصل العراق عن محيطه العربي، لذلك اتخذ القسمة الطائفية –المذهبية والاثنية اساسا لمجلس الحكم في العراق والتي اطرت دستوريا، وازداد نفوذها في الشارع العراقي بسبب عوامل التخلف الثقافي والاجتماعي في اوساط المجتمع العراقي، لا سيما في ظل انعدام وجود الدولة ومؤسساتها الامنية والقانونية، إذ اصبح المواطن العراقي يشعر بانتمائه العائلي اكثر من انتمائه للعراق، واكثر قوة بانتمائه الطائفي لذا اصبح ولاءه لطائفته اكثر من غيرها [٤٦].

ب- الدور السلبي لوسائل الاعلام والتي اصبحت تغذي الطائفية لدى الناس لا سيما القنوات الفضائية التي غذت ثقافة الطائفية عن طريق الاناشيد والافلام السينمائية والمسرحيات الطائفية بل وصل الحال الى استخدام خطب الجمعة ووسائل الثقافة الدينية التلفزيونية وفي المناسبات خرجت عن دورها الوطني والإنساني واتجهت نحو الطائفية الضيقة .

ت- الدور السلبي للدولة نفسها من خلال التنازل عن احتكار وسائل الدولة في القوة وامتلاك السلاح ودورها في فرض الامن والقانون[٤٧].

ث- انتشار ثقافة الفساد بين جميع مفاصل الدولة من رشاوي وابتزاز وفساد مالي وسياسي واداري من قبل جهات محسوبة ومدعومة طائفيا [٤٨].

ج- ازدياد ثقافة الطائفية بشكل ملفت للنظر لا سيما في اوقات التحشيد الشعبي للانتخابات بحيث اصبحت الانتخابات وبرامجها تقوم اساسا على اسس طائفية ومذهبية وعشائرية بعيدة عن المواطنة والكفاءة المهنية وذلك لعدم وجود برامج توعوية منطلقاتها ابعد من الطائفية والمذهبية أي تنادي لمصلحة العراق ، هذا مخطط

لتجزئة وتفتيت ابناء الوطن الى عدة مذاهب وطوائف لكي يصبح البلد ضعيفا تستبيح في فلكه التقسيمات الطائفية والمذهبية والاثنية ذات المصالح الضيقة .

ح- انتشار ثقافة العنف الممنهج والتي طالت كافة شرائح المجتمع من اغتيالات للكفاءات العراقية في مختلف الاختصاصات وهجرة المئات منهم الى خارج البلد بحثا عن الامن وذلك لترك المجال امام الجهلاء والفاسدين دون حسيب او رقيب في ادارة البلد .

خ- تدهور مستوى التعليم والتربية في العراق بسبب سياسات التنصيب وفقا للمحاصصة لافراد لا يتحلون بالكفاءة والخبرة سواء على مستوى الوزارات او المؤسسات الاخرى . فضلا عن انتماءاتهم الطائفية والتي عاثت بالعراق دمارا وفسادا في ادارة البلد من خلال سرقة اموال الوزارات ودوائر الدولة وتعيين اشخاص بالواسطة لايحملون أي ثقافة او تجربة في مجال عملهم لذا حولت مؤسسات الدولة الى ظاهرة اجتماعية استثمارية غايتها الربح المادي وغلب عليها فكرة تعظيم الطائفة على فكرة خدمة المجتمع مما عزز التكتل الطائفي النفعي .

د- ان العنف الطائفي الذي يحدث في العراق حاليا هو نفسه الارهاب السياسي ، اذ ان ظروف العراق قد ساهمت بطريقة او اخرى على انتشار ظاهرة العنف والطائفية وابتداع اشكال جديدة وباسماء وفق مبررات يعتمد عليها في اللجوء الى اساليب العنف الطائفي لتحقيق اهدافهم سواء بطريقة مباشرة من خلال الدعم المالي لمجاميع في السلطة من اطراف اقليمية او من خلال غض الطرف عن المزيد من الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها قوى اخرى أكثرعنفيه وارهاب مستترة تحت خطابات طائفية في اغلب الاحيان تهدف الى منع او تحقيق وحدة العراق الوطنية .

ذ- انتج عن ظاهرة العنف والطائفية السياسية المذهبية عن تغييب الاكثرية (المهمشة) واشغالها بهموم الحياة الصعبة وجعلها تعيش في دوامة القهر والظلم وهي تكون في فراغ من امرها ،وبهذه الاساليب افضت التقييد حركته وحريته في الابداع والتطور.

هذه الاحوال وغيرها انتجت انعدام الحياة السياسية الحقيقية وغياب المشاركة العامة في صنع القرار وبمرور الوقت قد ولد واقعا اجتماعيا ثقافيا وسياسيا قد انفجر عند توفر الفرصة المناسبة لذلك مهما يكون مصدرها او محركاتها داخليا ام خارجيا . وكان خيار التعامل مع الواقع باستخدام سبل العنف والعنف المضاد لا سيما ان العنف يعد أداة تستخدمها القاهرون والمقهورون وان كانت بنسب وغايات مختلفة لجميع الاطراف [٤٩].

١٠-ظهرت بعد ٢٠٠٣ ازمة مجتمعية عميقة في اوساط المجتمع العراقي تمخضت عن انفجار طائفي في العراق وهذا الاخير لايمكن النظر اليه على انه نتيجة بل يجب حسابه على انه انفجار توفرت سبل وظروف انفجاره بسبب تراكمات موجودة داخل الجسد العراقي قديما وحديثا .

١١-افرزت التحولات السياسية التي اعقبت ٢٠٠٣/٤/٩ الى صراعات سياسية وطائفية انتجت عن توفر بيئة مناسبة لانعاش خطاب الجماعات الاسلامية فكانت الساحة العراقية بيئة خصبة لظهور العديد من الاحزاب والحركات بصورة جعلت الافق السياسي للشعب العراقي يعيش في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وفقدان الاحساس بالامان التي ساعدت في تنامي الشعور بالحاجة الى تنظيم جديد يلبي احتياجاتهم الاجتماعية لذا اصبحت الطائفة والتكوينات القبلية وفقا لتصوراتهم هي الملاذ الامن لتحقيق الحماية لهم.

١٢-يمكن اضافة عامل اخر هو ان التعبير عن الهوية اصبح يتخذ من العنف دليلا على كفائتها وقوتها وبالنتيجة تم تقديم الهويات الفرعية على الهوية الوطنية التي اصبحت ضعيفة في المشهد العراقي الحالي لا سيما الضعف الذي تولد داخل الروح العراقية الراضخة لسياسات الحكومات قبل وبعد ٢٠٠٣ وما افرزت تلك الاحداث العنيفة التي مر بها العراق من ضعف المواطنة العراقية امام الهويات الفرعية الجزيئية ،فقد كان حل الدولة العراقية بعد٢٠٠٣ بكل مؤسساتها الخطيئة الفادحة التي دفعت الناس الى الاحتماء بهويات طائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية الجامعة للجميع [٥٠].

ثالثا :سبل المعالجة والحلول المقترحة .

ان ظاهرة العنف والطائفية السياسية هي توظيف سياسي سلبي غير صحيح بما يخالف حرية الانسان وحقوقه المشروعة وتضامنه الانساني مع ابناء شعبه داخل البلد وفي ظل التعايش السلمي والوطني . وماكان في مقدرة العنف والطائفية الانتشار بهذا الحجم لولا وجود بعض السياسيين المتنفذين وقنوات وصحافة مسيسة تروج لها ، وهي المأساة التي يدفع ثمنها الشعب حاليا بكل اطيافه ،والحلول الناجعة اليوم لابد من النظر اليها من جميع المجالات وعلى كافة الاصعدة منها على الصعيد الدولي والاقليمي وفق قواعد اللعبة السياسية الصحيحة والقائمة أي وفق منهجية تبنى على اساس المدخلات الصحيحة لانتاج مخرجات سليمة .فالدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ اصبحت منقسمة من الداخل وظاهرة العنف والاستقطابات الطائفية اصبحت قاعدة لفوضى من تدخلات عميقة منها الداخلية ومصدرا لصراعات اقليمية اكبر تتغذى منها الطائفية في العراق على الطائفية والمذهبية والاثنية في المنطقة ونتيجتها قد تكون وخيمة على عموم المنطقة .وهنا يمكن اجمال عدد من المعالجات والمقترحات لمواجهة سلبيات العنف والطائفية بالشكل الاتي :

١- يجب ان تسود قناعة تامة لدى ابناء الشعب العراقي بكل مكوناته ، من ان مشكلتهم هم المسؤولين عن حلها ، لو توفرت الارادة والنية المخلصة والمتسامحة للحفاظ على وحدة الصفوف وتوحيد المواقف من اجل مواجهة تداعيات هذا الواقع المرير والمتمثل بحالات عدم الاستقرار والفوضى والاقتتال الطائفي غير المبرر، وان يسخروا كافة الامكانات ويذللوا جميع العقبات لايجاد مخرج ينهي مشاكلهم ،وذلك من خلال انجاح مشروع المصالحة الوطنية ، وان يقتنعوا بان الحلول الخارجية مهما كان نوعها ماهي الا مساعدة لهم تاتي بالدرجة الثانية .

٢- اعتماد حقوق الانسان كمعيار في العمل وادارة البلد وضمان تلك الحقوق السياسية والاجتماعي والاقتصادية والثقافية من تشريعها والالتزام في تطبيقها دستوريا .

٣- العمل على ترصين وحدة البلد وسلامة اراضية وحدوده وسلطته وسيادته الوطنية ، والعمل بروح التعاون والمشاركة الوطنية البعيدة عن المحاصصات الطائفية والحزبية الضيقة خدمة للعراق من اجل اقامة دولة المواطنة وليس دولة الطوائف ولايتحقق ذلك الا من خلال التاكيد على هوية الانتماء الوطني للعراق اولا واخيرا [٥١].

٤- التاكيد على بناء الانسان العراقي وفقا تنشئة اجتماعية سياسية تقبل بالاخر حتى ولو اختلف طائفيا او مذهبيا او اثنيا او دينيا ، بل اعتباره مصدرا للقوة في المجتمع بل يكون التعاون والتسامح اساس الاندماج والبناء ، ويكون ذلك من خلال توظيف الوسائل والقنوات التربوية والتعليمية والتي تبدا من الاسرة فالمدرسة ودور العبادة وبمشاركة كافة السبل الاخرى والتي لها دور في اعداد جيل ناجح ومنظم يخدم نفسه وبلده .

٥- توجيه هام الى توحيد الخطابات السياسية والدينية في المناسبات الرسمية وغيرها بشكل يبتعد عن كل ماله صلة بالطائفية او التعصب الحزبي او السياسي او الديني اوالمذهبي والذي يشتت الصف الوطني ويبث روح التفرقة بشتى صنوفها . ويفضل ان تكلف الحكومة البرلمان العراقي بتشريع قانون يحظر بموجبه الشعارات الطائفية ومحاسبة كل من يحاول اثارة النعرات الطائفية ، فالعراق اليوم بحاجة ماسة الى اجماع وطني .

٦- التزام جميع القوى العراقية منها في الحكومة اوغيرها بالعمل على تحقيق امن واستقرار العراق من خلال تحقيق المصالحة الوطنية كما ذكرناه وليس المصلحة الحزبية او الفئوية الضيقة لانها احد الحلول الناجعة لوطبقت بصورة حقيقية وطنية للخلاص من سلبيات الماضي والبدء بصفحة جديدة تخدم واقع ومستقبل الشعب العراقي بجميع طوائفه

٧- الحفاظ على النسيج الاجتماعي العراقي وحمايته من شرور العنف والفتنة الطائفية التي اكتوت بنارها جميع اطياف شعبنا بشكل او بآخر.

٨- بناء شكل الحكم على اساس قواعد برلمانية ديمقراطية حقيقية بعيدا عن المحاصصة الطائفية والحزبية الضيقة .

٩- مشاركة الجميع واعطاء الفرصة لجميع العراقيين وبدون استثناء للتعبير عن ارائهم والسماح بتشكيل الكتل والاحزاب الوطنية عبر قانون عصري ضمن العراق الجديد يحظر بموجبه تاسيساحزاب على اساس ديني او طائفي اومذهبي .

١٠-توزيع الصلاحيات والاختصاصات لجميع اطراف الدولة العراقية لاسيما بين الاقليم والمركز ومجالس المحافظات وفقا للدستور بما يحقق امن واستقرار العراق ويحفظ سيادته داخليا وخارجيا .

١١- ان واحد من اهم واجبات الحكومة المنتخبة هو في تحقيق الامن والاستقرار ويكون عن طريق اتخاذ الاجراءات والقرارات الصارمة بحق المخالفين والمتامرين ضد سيادة واستقرار العراق [٥٢].

١٢- تفعيل دور المساءلة والعدالة بما تخدم امن واستقرار العراق ، من خلال ملاحقة ومساءلة الفاسدين والمفسدين والتي اصبحت ثقافة الفساد معمول بها في كافة مفاصل الدولة العراقية الحديثة والتي تعد سببا رئيسا للارهاب والتدمير الذي نخر جسد الدولة ، وملاحقة هولاء قضائيا لاستعادة جميع ما تم سرقته من الاموال العامة والخاصة واعادتها الى اصحابها سواء كانت الدولة ام اشخاص .

١٣- اقرار قوانين الانتخابات المنظمة والمراقبة لسير عمليات واجراءات الانتخابات الدورية في العراق والتخلص من العمليات الطائفية باي شكل من الاشكال لتحقيق العدالة في الترشيح والانتخاب لجميع شرائح المجتمع [٥٣].

١٤- نقترح وبحكم التجربة والمعاناة التي مر ويمر بها العراق اليوم ، من تاسيس معهد تحت عنون(معهد لدراسة العنف والطائفية) وبادارة كادر متخصص من اساتذة العلوم السياسية والقانون والاجتماع وعلم النفس والاعلام، من اجل وضع الخطط والبرامج التنموية لمعالجة ظواهر العنف والاهاب والطائفية والفساد وغيرها[٥٤] .

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح من خلال ماتقدم بان ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي ظاهرة مركبة ومتصلة من حيث دوافعها واسبابها والنتائج المتمخضة منها ، لذا فان أي معالجة مجتزأة اومنفصلة سوف لن تجد نفعا في معالجة العنف والطائفية ، وهذا يتطلب التخطيط والتنفيذ السياسات مشتركة ومنسجمة في مختلف اجهزة الدولة وبإرادة وطنية جادة في البحث عن سبل الحل والمعالجة لظاهرة العنف والطائفية لانها تشكل افة تنخر في جسد الفرد والمجتمع العراقي .

والمعلوم ان ظاهرة العنف ليست وليدة الصدفة في المجتمع العراقي ، ولهذا الحال مخطط مسبقا من قبل اعداء المجتمع العراقي ، اذ لم تكن الادارة الامريكية وخططها بمعزل عما يدور في الحياة السياسية العراقية ، فهي اللاعب الابرز في صناعة الازمات بطريقة او باساليب العنف والاهاب ، وتحريك السياسة لتحقيق مصالحها الخاصة ، ومايحصل في العراق مرتبط باجندات خارجية منها اقليمية والاخرى دولية ،تتسم بالعدائية على العراق ، والمشهد السياسي الحالي في العراق هو مشهد صراعي عنيف ملوث برائحة الفتنة الطائفية ، وليس بعيدا بان بعض القوى السياسية هي الاخرى اسهمت وبشكل مباشر في تصعيد العنف الطائفي، من خلال مشروعها القائم على الطائفية والقومية قبل مشروع الوطن الواحد (العراق) ، والتي استثمرت النوازعالدينية والعرقية والقومية لدى الشعب العراقي استثمارا غير وطني مؤسسة ثقافة جديدة تسمى بثقافة الولاء الطائفي ، وهذا ماتجسد في الانتخابات الدورية التي اوجدت لنا احزاب سنية واخرى شيعية واحزاب كردية ! فاتجه المواطن الى خياره الوحيد وهو التخندق في طائفته اودينه اوقوميته وغيرها .

وعلى هذا الاساس ومن اجل الخروج من هذا المازق الذي يعيشه المجتمع العراقي بمختلف اطيافه، ولاحتواء العنف والطائفية، لابد من اطلاق فكرة المواطنة بكونها جوهر الوطنية ومقياس الانتماء ، بحيث يصبح العراقيون عربهم وكردهم ، سنتهم وشيعتهم ، مسلميهم ومسيحيهم وتركمانهم متساوون امام القانون في الحقوق والواجبات ضمن اطار دولة المواطنة ، والاخيرة تعد الضامنة الحقيقية لوحدة الوطن والشعب وركيزة اساسية لبناء الديمقراطية

والمجتمع المدني المتحضر ، وخلق مناخ وطني شامل بدل الانصهار في بوتقة الطائفية والعنصرية ، وهذا يتطلب القبول بالفكرة القائلة :ان الحوار يصبح اكثر ثراء ودفئا وان الوحدة تكون اكثر ثباتا وتماسكا وقوة من خلال التنوع ، والاخير يعني سماع الاخر ويكون الاختلاف امرا طبيعيا في المجتمع البشري بل هو عامل ايجابي في توسيع وترسيخ المدارك للوصول الى الرأي الأكثر نضوجا بعيدا عن سلوكيات العنف والاستقطابات الطائفية والمذهبية والدينية خدمة للعراق .

الهوامش

١- ابن منظور ، لسان العرب ، ج٩، بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٩٧٠ ، ص ٢٥٧ .

٢- ماجد الغرباوي ، تحديات العنف ، بيروت : العرف للمطبوعات ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٣ .

٣- اسماء جميل ، العنف الاجتماعي ، بغداد : دار الشؤن الثقافية العامة ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٥ .

٤- علي اسعد وطفة ، بنية السلطة واشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ١٢٢ .

٥- سهيلة عبد الانيس ، العنف الطائفي في العراق ، وقائع المؤتمر المركزي الذي عقده بيت الحكمة (ثقافة اللاعنف في التعامل مع الاخر) ، بغداد : بيت الحكمة ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٢٣ .

٦- حسنين توفيق ابراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٠ .

٧- جون لوكا ، منطق العنف السياسي ، من اعمال الندوة المصرية – الفرنسية (ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن) ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٧ .

٨- المصدر نفسه ، ص ٢٧ .

٩- ناظم نواف ابراهيم ، العنف السياسي في العراق المعاصر: دراسة في تطور الظاهرة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، مؤسسة مسارات، بيروت – بغداد ، ٢٠١٥ ، ص ١٠ .

١٠- حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

11- **Paul Wilson , Terrorism and Liberalizing Countries Harper and Row ,New York,1980 ,p.30 .**

١٢- احمد جلال عز الدين ، الارهاب والعنف السياسي ، القاهرة : دار الحرية ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٨ .

13- **Robert Elias , Political Violence in Encyclopedia of Violence Peace conflict , vol 3 po-zindex , 1999 , p.57 .**

١٤- روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر ، ترجمة ونشر مركز الخليج للابحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩ .

١٥- حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .

١٦- المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

١٧- ضياء رشوان ، مدخل حول العنف ... العنف الاسلامي : الحالة المصرية ، مجلة الوحدة ، القاهرة، العدد ٤٣ ، ١٩٨٨ ،ص ١٧٤ .
١٨- اسماعيل بن حماد الجواهري ،الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق احمد عبد الغفور عطا ، ج ١ ، بيروت : دار الملايين ، ط ٢ ، ١٩٧٩ ، ص ص ١٤٠ – ١٤١ .
١٩- القران الكريم ، سورة الاعراف –الاية ١١٦ .
٢٠- ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٣ ، القاهرة : دار المعارف ، د. ت ، ، ص ١٧٤٨ .
٢١- القران الكريم ، سورة القصص –الاية ٣٢ .
٢٢- القران الكريم ، سورة البقرة – الاية ٤٠ .
٢٣- القران الكريم ، سورة الانفال –الاية ٦٠ .
٢٤- بلشنكو وزادا نوف ، الارهاب والقانون الدولي ، ترجمة – المبروك محمد العويصي ، ليبيا : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ ، ص ٢٢ .
٢٥- ادونيسي العكرة ، الارهاب السياسي : بحث في اصول الظاهرة وابعادها الانسانية ، بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣ ، ص ٢٥ .
٢٦- ناصر بن محمد الزمل ، لماذا يكرهوننا ؟ ، الرياض : العيسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٥ .
٢٧- المصدر نفسه ، ص ص ١٦ – ١٧ .
٢٨- ادونسي العكرة ، مصدر سبق ذكره ،ص ٨٢ .
٢٩- ناظم نواف ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢ .
٣٠- نعوم تشومسكي ، ارهاب القراصنة وارهاب الاباطرة قديما وحديثا ، تعريب – احمد عبد الوهاب ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٢ .
٣١- ويليام بلوم ، الدولة المارقة : دليل الى الدولة العظمى الوحيدة في العالم ، ترجمة –كمال السيد ، القاهرة : المجلس الاعلى للثقافة . ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ .
٣٢- باسكال بونيفاس ، الحرب العالمية الرابعة ؟ ، ترجمة – احمد الشيخ ، القاهرة : مكتبة الشروق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠٢ .
٣٣- ناظم نواف ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .
٣٤- القران الكريم ، سورة التوبة –الاية ١٢٢ .
٣٥- القران الكريم ، سورة النساء –الاية٨١ .
٣٦- القران الكريم ، سورة القصص –الاية ٤ .
٣٧- القران الكريم ، سورة القصص –الاية ٥ .
٣٨- القران الكريم ، سورة طه –الاية ٤٧ .
٣٩- لمزيد من التفاصيل ينظر : بول بريمر ، عام قضيته في العراق : انتقال لبناء غد مرجو ، ترجمة – عمر الايوبي ، بيروت : دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٦ ، ص ص ١٠٨ ، ٢٦٨ ، ٤٥٠ .
٤٠- نقلا عن : ناظم نواف ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ،ص٩٥ .

٤١- عبد الحسين شعبان ، الحرب الاهلية في العراق ، المستقبل العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٣٦ ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٢ ، ٨٧ .
٤٢- ناظم نواف ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٣٥ – ٢٣٦ .
٤٣- سليمان تقي الدين ، الطائفية والمذهبية واثارهما السياسية ، المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٠٨ ، ٢٠١٣ ، ص ص ٤٦ – ٤٧ .
٤٤- هذا ما اكده استاذ القانون الدولي ادفير ماج بقوله : يقود الرئيس بوش بلاده الى حرب غير دستورية ، وتنتهك القانون الدولي ، وتتعدى على حقوقنا المدنية الخاصة ، وهي تهدد امننا القومي ، بسبب انتهاكها معايير المنطق السليم لان الجانب العراقي لم يهاجمنا او يشكل خطرا علينا لذا فهذه الحرب تشكل جريمة بحق الانسانية : نقلا عن : جيف سيمونز ،عراق المستقبل ، دار الساقي ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٩ .
٤٥- نقلا عن كمال مجيد ، الطائفية في العراق ... الى اين ؟ المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٧٠ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٩ .
٤٦- هانزكريستوف فون سبونيك ، مابعد الحرب وماقبلها العراق ...الى اين ؟ مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٥٢ .
٤٧- نعمان عبد الرزاق السامرائي ، امريكا والعراق عشق دائم ام طلاق بائن ؟ ، السعودية – الرياض : مؤسسة العبيكان ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٨٥– ٨٦ .
٤٨- ناظم نواف ابراهيم ، اشكالية التحول الديمقراطي في البلدان العربية ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٣٩ ، ٢٠١٢ ، ص ١٤٢ .
٤٩- رباح مجيد مُحَّد الهيتي ، ثقافة الفساد الاداري في العراق ، مؤسسة مسارات ، بغداد – بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص ٥٢ – ٥٣ .
٥٠- عبد الإلهبلقزيز ، العنف والديمقراطية ، المغرب ، جريدة الزمان ، العدد ٤٠ ، ١٩٩٩ ، ص ٤٨ .
٥١- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٢٨٠ –٢٨١ .
٥٢- ناظم نواف ابراهيم ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياتها عربيا واقليميا ، المجلة السياسية والدولية – العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ١٨ ، ٢٠١١ ، ص ٢٨٦ .
٥٣- ناظم نواف ابراهيم ، سيادة العراق الوطنية ... الواقع وافاق المستقبل ، المجلة السياسية والدولية – العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد ٢١ ، ٢٠١٢ ، ص ٩٨ .
٥٤- المصدر نفسه ، ص ٩٩ .

The phenomenon of violence and sectarian polarization in Iraq after2003

Assistant professor, Dr. NadhimNawaf Ibrahim

abstract

Iraq has witnessed after the use occupation in 2003 in an escalating waves of violence which carry a sectarian character in a country that suffered from internal conflict intensified between 2006-2008 and its after that with the pattern of the existing relation between the partisan forces and the political blocs which led to the continuation of killings on the identity and the name from one side and the migration

of hundreds of thousands from their areas of residence to the areas of their indigenous race and this produced astute of non- discrimination between which is the cause and which is the result (violence and sectarianism),the practice of violence and sectarianism were unprecedented in the history of the Iraqi modern history because violence become the fastest way to achieve all goals leaving a reality of destruction and division and instability of all fields in Iraq.